

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك .....

تحية طيبة وبعد،،،

إحافاً لكتابى رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٠ بخصوص مبادرة الحكومة المصرية لإنهاء نزاعات الممولين مع مصلحة الضرائب المصرية ، وفى إطار التنسيق بين البنك المركزى المصرى ووزارة المالية وحرصاً على إستمرار مُساندة أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة أرجو الإحاطة أن أعمال المبادرة المطروحة يشمل رفع الحجز الضريبي عن المُمول " سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أياً كان نشاطه " حال قيامه بسداد نسبة ١% من قيمة الضريبة المتنازع عليها " إذا كان الربط لعدم الطعن " على أن يتم فتح باب الطعن للمُمول مرة أخرى ، أما إذا كانت قيمة الضرائب المطلوبة " واجبة الأداء " بناءً على قرارات من اللجان المختصة " لجنة داخلية ، لجنة الطعن ، لجنة إنهاء المنازعات المصرية ، لجنة إعادة النظر فى الربط النهائي " أو صدور حكم محكمة ، فيتم سداد نسبة ٥% من قيمة الضريبة المحجوز بها وتقسيم باقى القيمة " نسبة الـ ٩٥% " على فترة لا تقل عن سنتين

هذا مع التأكيد على ضرورة التنبيه على المُختصين بمصرفكم لإتخاذ اللازم نحو إخطار كافة العملاء المحجوز ضريبياً على أموالهم طرف البنك ، بموجب خطابات مُسجلة وكذا وسائل الإتصال الأخرى لحثهم على الإستفادة من المبادرة الصادرة لرفع الحجز على أموالهم ومقار نشاطهم ومصانعهم وإعادة إدخالهم فى دائرة النشاط الإقتصادى

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

طارق عامر